

**غرفة تجارة عمان
إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية**

**مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية
للعام 2005 مقارنة مع العام 2004**

**إعداد
مأمون صيدم**

أذار 2006

المحتويات

- مقدمه
- مؤشرات التجارة الخارجية الأردنيه للعام 2005 مقارنة مع العام 2004 :
- اجمالي التجارة الخارجية الاردنية
- الصادرات الأردنية 0
- السلع المعاد تصديرها 0
- المستوردات الأردنية 0
- الميزان التجاري 0
- جدول رقم (1) مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية لعامي 2005-2004 0
- التركيب السلعي للصادرات الأردنية لعام 2005 0
- التركيب السلعي للمستوردات الأردنية لعام 2005 0
- الاتفاقيات التجارية 0
- اجمالي التجارة الخارجية مع الدول العربية (المشاكل والمعوقات امام تنمية حركة التجارة العربيه البينية)
- جدول رقم (2) الصادرات والمستوردات إلى- من الدول العربية
- اجمالي التجارة الخارجية مع الدول الاوروبية 0
- جدول رقم (3) الصادرات والمستوردات إلى- من الدول الاوروبية 0
- اجمالي التجارة الخارجية مع الدول الآسيويه غير العربية
- جدول رقم (4) الصادرات والمستوردات إلى - من الدول الآسيويه غير العربية 0
- اجمالي التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية
- جدول رقم (5) الصادرات والمستوردات إلى- من الولايات المتحدة الامريكية
- جدول رقم (6) أهم الشركاء التجاريين - الصادرات الأردنية خلال العام 2005 0
- جدول رقم (7) أهم الشركاء التجاريين - المستوردات الأردنية خلال العام 2005 0
- الخلاصه 0
- المراجع 0

مؤشرات التجارة الخارجية لعام 2005 مقارنة مع العام 2004

مقدمة

تلعب التجارة الخارجية دورا متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصرة خاصة في ضوء سياسات تحرير الاسواق والانفتاح التجاري الدولي، وقد ساهمت الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية خلال الأربعة عقود الأخيرة (0)

وكجزء من المنظومة الاقتصادية العالمية فإن الأردن قد ادرك أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية وانخرط في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وفي هذا الإطار فقد اتخذت السياسات ورسمت الاستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية (0)

وتعتبر التجارة الخارجية خصوصا الجانب التصديري منها من ابرز التحديات التي تواجه دول العالم وفي مقدمتها دول العام الثالث، والتجارة الخارجية ليست مجرد تبادل سلع ومنتجات واستيراد وتصدير مع دول العالم بل هي مؤشر يبين مستوى تطورها الاقتصادي وانفتاحها على الاسواق العالمية، ومن هنا اصبحت معظم دول العالم تبدي اهتماما كبيرا بالارتقاء بمستوى سياستها التجارية وذلك من خلال الانفتاح على الاسواق العالمية وتحديث وتطوير التشريعات العالمي (0)

يعتبر التصدير احد أهم محركات النمو الاقتصادي ومن أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الامام، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر امرا ضروريا لدعم ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستورده من الخارج (0)

وتكمن أهمية قطاع التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في زياده ايرادات الدوله من مختلف العملات الصعبة حيث تتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه العملات، إضافة إلى ايجاد فرص عمل جديدة والحفاظ على الوظائف القائمة وتحسين مستوى دخل الفرد، ولأهمية قطاع التصدير فان معظم دول العالم تسعى إلى توفير كافة اشكال الدعم لهذا القطاع الهام والحيوي في النشاط الاقتصادي

وبالرغم من أهمية التصدير فإن قطاع المستوردات يحتل أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية فالمستوردات تعتبر وسيلة لزيادة الرفاهية للمجتمع لأنها تمكن المستهلكين من الحصول على سلع يتعذر انتاجها محليا سواء كانت سلع صناعية كالسيارات او الفولاذ والطائرات اوسلع زراعية يصعب زراعتها في البلد، والمستوردات ايضا وسيله للحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمه لعملية الاستثمار والانتاج وهي أهم وظيفة تقدمها المستوردات للتنمية الاقتصادية .

يعتبر العجز التجاري من اخطر الظواهر الاقتصادية التي يعاني منه اقتصاديات دول العام الثالث على مر السنوات ، حيث يظهر بوضوح الخلل الحاد الذي تعاني منه تركيبة التجارة الخارجية كما ويعتبر من ابرز العناصر المؤثرة سلبيا على ميزان المدفوعات 0

ان تفاقم العجز في الميزان التبادل التجاري ناتج عن عدم تكافؤ الصادرات الوطنية مع المستوردات ، حيث ان نمو المستوردات بنسب وقيم اعلى من الصادرات الوطنية ادى الى هذا العجز المزمن في الميزان التجاري 0

مؤشرات التجارة الخارجية الاردنية للعام 2005 مقارنة مع العام 2004

تشير بيانات التجارة الخارجية الأردنية لعام 2005 ، والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى ان حجم التجارة الخارجية الأردنية (الصادرات الوطنية + السلع المعاد تصديرها + المستوردات) سجل ارتفاعا بمقدار (1897.6) مليون دينار ، او بما نسبته (22.1%) مقارنة مع العام الماضي ، وقد جاء ذلك نتيجة لنمو قيم كل من الصادرات والسلع المعاد تصديرها والمستوردات الخارجية 0

وفيما يلي استعراض تفصيلي لأبرز التطورات التي شهدتها قطاع التجارة الخارجية خلال عام 2004 مقارنة مع عام 2005 :

اجمالي التجارة الخارجية الأردنية :

بلغ إجمالي التجارة الخارجية الأردنية خلال عام 2005 ما قيمته (10449.8) مليون دينار، مقارنة مع إجمالي التجارة الخارجية لعام 2004 البالغ (8552.2) مليون دينار، وبلغت الأرقام فان قيمة التجارة الخارجية ارتفعت بالأرقام المطلقة بما مقداره (1897.6) مليون دينار ، اما بالأرقام النسبية فان معدل الزيادة بلغ (22.1%) 0

الصادرات الوطنية :

تظهر الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (1) حدوث نمو كبير في قيم الصادرات الوطنية الأردنية لعام 2005، حيث بلغت ما مجموعه (2558.7) مليون دينار بزيادة مقدارها (252.1) مليون دينار ، مقارنة مع عام 2004 البالغ (2306.6) مليون دينار ، وبنسبة نمو بلغت (10.9%) 0

وشكلت الصادرات الوطنية ما نسبته (24.4%) من قيمة اجمالي التجارة الخارجية لعام 2005 مقابل (27%) عام 2004

إعادة التصدير :

شهدت تجارة إعادة التصدير ارتفاعا خلال عام 2005 حيث بلغ مجموع قيم السلع المعاد تصديرها (478.8) مليون دينار بزيادته مقدارها (32.4) مليون دينار مقارنة مع عام 2004 البالغ (446.4) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (7.3%).

وشكلت تجارة إعادة التصدير ما نسبته (4.5%) من اجمالي التجارة الخارجية لعام 2005 وما نسبته (5.2%) لعام 2004

المستوردات :

ارتفعت قيمة المستوردات الأردنية عام 2005 إلى (7412.3) مليون دينار بزيادة بلغت (1613.1) مليون دينار ، مقارنة مع عام 2004 البالغ (5799.2) مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (27.8%)

وشكلت المستوردات الأردنية ما نسبته (71%) من قيمة اجمالي التجارة الخارجية عام 2005 ، وما نسبته (67.8%) عام 2004

الميزان التجاري :

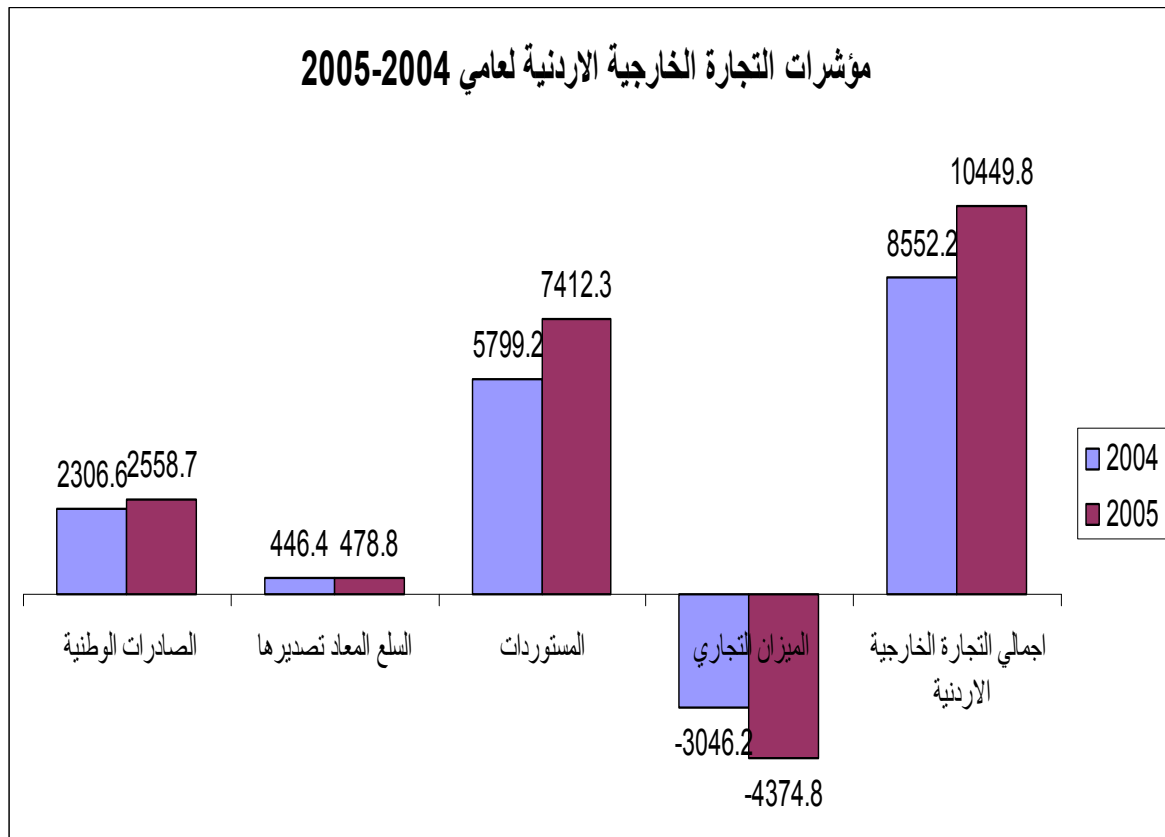
يمثل الميزان التجاري لإجمالي التجارة الخارجية الأردنية الفرق بين مجمل (الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها) والمستوردات ، أي (الصادرات الوطنية + السلع المعاد تصديرها- المستوردات)

وبناء على ذلك فقد بلغ العجز في الميزان التجاري الأردني ما مجموعه (4374.8) مليون دينار عام 2005 مقابل (3046.2) مليون دينار عام 2004 ، ويستنتج من ذلك ان العجز في الميزان التجاري قد ارتفع بنسبة مقدارها (43.6%)

جدول رقم (1) مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية لعامي 2005-2004

مليون دينار

التصنيف	2004	2005	الفرق	نسبة التغير %
الصادرات الوطنية	2306.6	2558.7	252.1	10.9+
السلع المعاد تصديرها	446.4	478.8	32.4	7.3+
الصادرات الكلية	2753	3037.5	284.5	10.3+
المستوردات	5799.2	7412.3	1613.1	27.8+
اجمالي التجارة الخارجية الأردنية	8552.2	10449.8	1897.6	22.1+
الميزان التجاري	3046.2-	4374.8-	1328.6	43.6+



التركيب السلعي للصادرات الاردنية لعام 2005 :

لقد تطورت التجارة الخارجية الاردنية بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية من حيث الكمية ، الا انها من حيث الخصائص والهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي لم تتغير على الاطلاق، على الرغم من المحاولات والجهود العديدة المتمثلة بالاتفاقيات التجارية التي وقعتها المملكة مع العديد من بلدان العالم العربية والدولية 0

• الالبسة :

اشارت بيانات التجارة الخارجية الى نمو قيم صادرات الالبسة، حيث احتلت المرتبة الاولى في قائمة الصادرات الوطنية مسجلة نمو بنسبة (5%) خلال العام 2005 لتصل الى (743.6) مليون دينار مشكلة ما نسبته (29%) من اجمالي الصادرات الاردنية ، مقابل (708.5) مليون دينار خلال عام 2004 0

• الاسمدة :

جاءت الاسمدة في المرتبة الثانية في قائمة الصادرات الاردنية المتجهه إلى الاسواق العالمية، فقد ارتفعت الاسمدة المصدرة خلال عام 2005 إلى (204.4) مليون دينار وبنسبة نمو (5.7%) مقابل (193.2) مليون دينار عام 2004 0

• محضرات الصيدلة :

ارتفعت المواد المصدرة من مادة محضرات الصيدلة الى (197.8) مليون دينار خلال عام 2005 بزيادة (39.7) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (25.1%) مقابل (158.1) مليون دينار خلال عام 2004 0

• البوتاس الخام :

شهدت مادة البوتاس الخام ارتفاعا خلال عام 2005 بلغت قيمته (196.1) مليون دينار وبزيادة (32.6) مليون دينار وبنسبه نمو بلغت (20%) مقابل (163.5) مليون دينار خلال عام 2004 0

التركيب السلعي للمستوردات الاردنية لعام 2005

• البترول الخام :

احتلت مادة البترول الخام المادة الأولى من اجمالي المستوردات الاردنية لعام 2005، حيث ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى (1213.2) مليون دينار وبزيادته بلغت قيمتها (445.8) مليون دينار وبنسبه نمو (58%) مقابل (767.4) مليون دينار خلال عام 2004

• السيارات والدراجات :

شهد استيراد السيارات ارتفاعا ملحوظا خلال عام 2005 ، بلغت قيمته (618.7) مليون دينار وبزيادة بلغت (195.8) مليون دينار ، مقابل (422.9) مليون دينار خلال عام 2004

• الات واجهزة ومعدات كهربائية :

ارتفعت قيمة المستوردات من الات واجهزة ومعدات كهربائية بنسبة (55.1%) لتصل الى (581.7) مليون دينار خلال عام 2005 ، مقارنة مع عام 2004 والبالغه (374.9) مليون دينار ، مشكلة ما نسبته (7.8%) من اجمالي المستوردات خلال عام 2005

• الآت واجهزة وادوات آليه واجزاؤها :

جاءت الآت واجهزة وادوات آليه واجزاؤها بالمرتبة الرابعة على قائمة المواد المستوردة ، حيث ارتفعت لتصل الى (562.2) مليون دينار ، وبنسبه نمو (37.2%) وبزيادته بلغت (152.7) مليون دينار خلال عام 2005 ، مقابل (409.5) مليون دينار خلال العام 2004

الاتفاقيات التجارية :

يعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بكافة ابعاده أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصادية الأردنية بشكل عام والسياسة التجارية بشكل خاص ، حيث استمدت السياسة التجارية الخارجية الأردنية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم والتعامل مع الشركاء التجاريين على اسس التكافؤ والمصالح المشتركة 0

ولغايات التغلب على ضيق السوق المحلي وتحسين مقدره الشركات المحلية على النفاذ إلى الاسواق الدولية ، تبنت الحكومة منذ عام 1989 برنامجا لاصلاح نظام التجارة وازالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار الاجنبي المباشر ، وشكل جزءا متكاملًا من برنامج التصحيح الهيكلي وخطوات مهمه لتحرير التجارة الخارجية توجت بالانضمام إلى اتفاقيات تجارية دولية واقليمية وثنائية 0

وقد استطاع الاردن أن يعزز من علاقاته الاقتصادية والتجارية مع مختلف الدول العالمية والعربية ، فقد دخل في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، واتفاقية منظمة التجارة العالمية ، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ، وغيرها من الاتفاقيات الثنائية 0

وتشكل هذه الاتفاقيات التجارية فرصة للوصول والنفاذ إلى الأسواق العالمية بشكل عام والاسواق الامريكية والاوروبية والعربية خاصه ، إضافة إلى جذب الاستثمارات الاجنبية ونقل التكنولوجيا وتعزيز المنافسة المحلية وتحسين القدرة التنافسية والتصديرية للشركات المحلية ومقدرة الشركات الأردنية على التعامل مع العوائق والمشاكل في الاسواق العالمية مثل المواصفات والمقاييس وقواعد المنشأ وغيرها 0

وتعتبر منطقه التجارة الحرة صورة من صور التكتل بين دولتين او أكثر وتهدف الى إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بينها لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقه التجارة يتم خلالها ازاله العقبات الجمركية وغيرها 0

اجمالي التجارة الخارجية الاردنية مع الدول العربية

قررت الدول العربية خلال اجتماعات الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والتي عقدت بالقاهرة بتاريخ 19/2/1997 اعلان اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا للبرنامج التنفيذي 0 ومنذ 1998 بدأت مرحلة جديدة لاقامة سوق عربية موحدة مستندة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي الموقعه في عام 1981 والتي ترجمت اسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي اقرها مؤتمر قمة عمان عام 1980 ، وتمت اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية كاطار للتكتل الاقتصادي العربي 0

بدأت الدول العربية بتحرير كافة السلع العربية المتبادلة بينها بصورة تدريجية اعتبارا من بداية عام 1998 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل بنسبة 10% سنويا وقد اصبحت هذه النسبة 20% اعتبارا من 1/1/1999 ، على ان يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005 0

وتكمن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الاسواق العربية أمام الدول العربية والاستفادة من الموارد البشرية والاستثمارية والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، إضافة إلى أنها تسهل عملية التكامل التدريجي بين النظم التجارية الجديدة ، وتخلق توجها عربيا موحدا للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات التجارية الدولية 0

بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الان (17) دولة عربية هي (الأردن ، الإمارات العربية ، البحرين ، تونس ، السودان السعودية ، سوريا ، العراق ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر المغرب ، اليمن) اما الدول التي لم تنضم بعد فهي (الجزائر ، موريتانيا ، الصومال ، جزر القمر ، جيبوتي) 0

وبالرغم من انقضاء ثماني سنوات على انطلاقة الاتفاقية وتنفيذها من قبل الدول الاعضاء ، الا ان هناك بعض المشاكل والعراقيل التي ما زالت تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة والتي تحول دون استفادة القطاع الخاص بالشكل المطلوب من الاعفاءات ، وفيما يلي ابرز هذه المشاكل والعراقيل :

اولا- القيود غير الجمركية : وتشمل ما يلي :

• القيود الفنية :

وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الادارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، انواع العبوات 0

• القيود الادارية :

وهي قيود خاصة بموضوع اعادة التثمين الجمركي ، وكثرة الوثائق الاضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة ، مشاكل النقل بالعبور واجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه 0

• القيود النقدية :

ما زالت بعض الدول العربية لديها قيود على اجراءات التحويل وتعدد اسعار الصرف ومخصصات النقد الاجنبي وتشدد في اجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد 0

• القيود المالية :

هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمه الفاتورة، علما ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاخيرة قد أكد على الغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات ، والغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات 0

• القيود الكمية :

قيود كمية في الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية .

علما ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت الى الازالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية 0

ثانيا : مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفية الجمركية :

تعتبر الرسوم والضرائب الاضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الامثل لبرنامج منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية ورسوم احصاءات وخدمات 0

ثالثا : المغالاه في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية :

تواجه منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاه في طلبات الاستثناء من التخفيضات الجمركية ، علما ان مجلس الجامعة في دورته الرابعه عشر (بيروت اذار 2002) اكد على عدم منح اية استثناءات جديده بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمه حاليا 0

رابعا: عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات :

تعتبر الية تسوية المنازعات من الادوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تزداد اهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول اعضاء المنطقة ، وقد تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، الا انه لم يتم اقرار هذه الالية حتى الان 0

خامسا : قواعد المنشأ/ قواعد المنشأ التفصيلية :

تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الاساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع اجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية ، وقد عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية على قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، الا ان هذه اللجنة وخلال ست اجتماعات لم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بشأنها بين كافة الدول الاعضاء ، حيث ما زالت هناك ماده اساسية في الاحكام العامه لم يتم التوافق بشأنها وهي المتعلقة باستخدام سعر السلعه تسليم باب المصنع في اساس احتساب القيمة المضافة ، ام احتساب قيمة المدخلات الاجنبية 0

سادسا : النقل البري والبحري :

ان كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات كلفة النقل تشكل عائقا اخر امام التجارة العربية البينية ، وبشكل عام فان عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وباسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جدا ، بل وتشكل عائقا امام تطور التجار العربية البينية 0

سابعا : تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية :

لقد ادى تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية في الوطن العربي الى تشابه الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زياده صادراتها بالاضافة الى ارتفاع اسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم 0

ثامنا : القضايا المتعلقة بالمواعمة مع الضوابط الدولية :

وهي اشكاليات تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها ، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ والبيئة وغيرها 0

تاسعا : نقص المعلومات اللازمه للتجارة البينية :

تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق العربية ، ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية 0

عاشرا : صعوبة تنقل الافراد ورؤوس الاموال بين الدول العربية وصعوبة منح تأشيرات 0

حادي عشر : عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 0

ثاني عشر : عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي لاقامه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

حيث تحتل تجارة الخدمات في الدول العربية اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري 0

التجارة الاردنية مع الدول العربية :

تعتبر الدول العربية الشريك التجاري الاول للاردن في تجارته الخارجية ، حيث تحتل التجارة الخارجية الاردنية مع الدول العربية المرتبة الاولى من حيث الارقام المطلقة والنسبية ، فقد سجلت التجارة الاردنية مع الدول العربية عام 2005 ارتفاعا كبيرا بلغت ما مجموعه (3635.9) مليون دينار ، مقارنة مع عام 2004 والبالغه (2757) مليون دينار وبزيادة (878.9) مليون دينار وبنسبة نمو (31.8%) 0

شكلت التجارة الخارجية الاردنية مع الدول العربية ما نسبته (34.8%) من قيمه اجمالي التجارة الخارجية لعام 2005 ، مقابل ما نسبته (32.2%) للعام 2004 0

الصادرات الاردنية الى الدول العربية لعام 2005 :

تعتبر الدول العربية اكبر شريك تجاري للاردن من حيث حجم الصادرات الاردنية ، حيث سجلت اغلب الاسواق العربية تقريبا زيادة في قيمه استقبال الصادرات الاردنية خلال عام 2005 0

فقد استقبلت الاسواق العربية خلال عام 2005 ما قيمته (1119.3) مليون دينار ، من قيمه اجمالي الصادرات الاردنية البالغه (2558.7) مليون دينار او ما نسبته (43.7%) من اجمالي الصادرات الاردنية 0

وقد جاء السوق العراقي في المرتبة الاولى في استقبال الصادرات الاردنية ، حيث استقبل ما قيمته (378.8) مليون دينار او ما نسبته (33.8%) من قيمة اجمالي الصادرات الاردنية الى الدول العربية ، ثم السوق السعودي بالمرتبة الثانية وبقيمه (165.6) مليون دينار او ما نسبته (14.8%) ثم السوق السوري والامارات العربية والجزائري والكويتي بقيمه (113) (95.7) (58.9) (49.7) مليون دينار على التوالي 0

المستوردات الاردنية من الدول العربية لعام 2005

وعلى صعيد المستوردات الاردنية تعتبر الدول العربية اكبر شريك تجاري للاردن من حيث حجم اجمالي المستوردات الاردنية ، حيث ارتفعت المستوردات الاردنية من (1780.6) مليون دينار عام 2004 إلى (2516.6) مليون دينار عام 2005 وبزيادة مقدارها (736) مليون دينار 0

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للأردن بقيمه (1757.7) مليون دينار او ما نسبته (70%) من اجمالي المستوردات الأردنية من الدول العربية حيث زودت السعودية ما يقارب (77.3%) من اجمالي مستوردات الأردن النفطية خلال عام 2005 ، ثم السوق المصري بقيمه (258.1) مليون دينار ، ثم السوق السوري والامارات العربية والبناني بقيمه (160.6) (152) (52.5) مليون دينار على التوالي 0

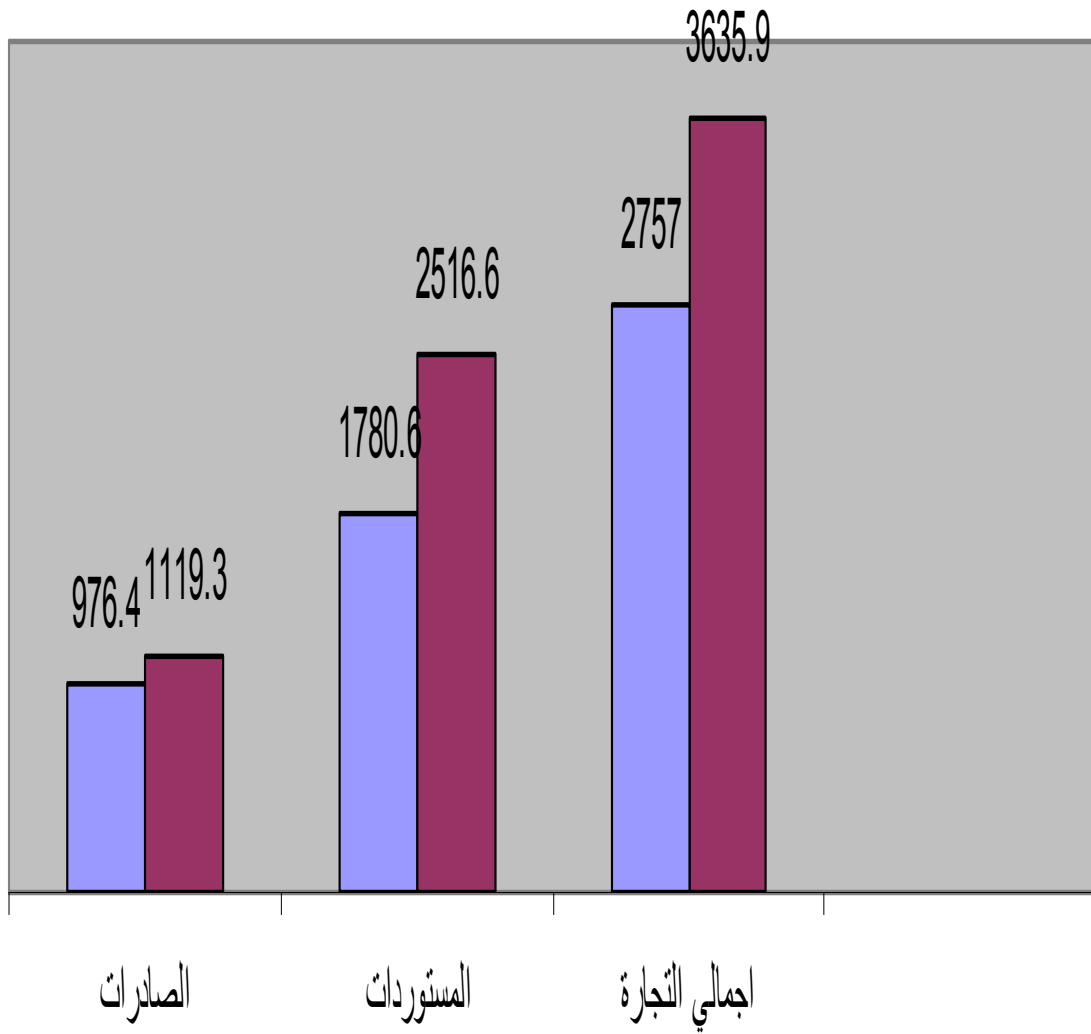
جدول رقم (2)
الصادرات الوطنية الى الدول العربية
المستوردات الاردنية من الدول العربية
2005-2004

مليون دينار

النسبة التغير %	المستوردات 2005	المستوردات 2004	النسبة التغير %	الصادرات 2005	الصادرات 2004	الصنف
23+	11.2	9.1	18.6+	24.8	20.9	السلطة الوطنية الفاستينية
56.4-	19.8	45.5	4.6+	378.8	361.9	العراق
19+	52.5	44.1	6.3+	43.5	40.9	لبنان
9+	160.6	147.3	19.4+	113	94.6	سوريا
5+	4.2	4	8.8+	13.6	12.5	البحرين
110.1+	43.3	20.6	35+	49.7	36.8	الكويت
27.2+	8.4	6.6	13+	12.1	10.7	عمان
13.1+	4.3	3.8	47.1+	23.4	15.9	قطر
53.2+	1757.7	1146.6	19.8+	165.6	138.2	السعودية
8+	2.7	2.5	23+	22.4	18.2	اليمن
2202.2+	16.3	0 و708	20.4+	58.9	48.9	الجزائر
92.3+	2.5	1.3	9-	16	17.6	ليبيا
8.9+	11	10.1	106.2+	3.3	1.6	المغرب
73.2-	3.4	12.7	23+	28.8	23.4	السودان
20.3+	258.1	214.5	41.5+	28.6	20.2	مصر
80+	3.6	2	13.4+	5.9	5.2	تونس
47.5+	152	103	24.2+	95.7	77	الامارات العربية
30+	0 و476	0 و366	59.7-	0 و272	0 و676	الصومال
	-	-	51.4+	0 و106	0 و070	جيبوتي
62.9-	0 و112	0 و302	2.5-	0 و190	0 و195	موريتانيا
23.4-	3.6	4.7	11.5+	33.7	30.2	المنطقة الحرة
41.3+	2516.6	1780.6	14.6+	1119.3	976.4	المجموع
	%34	%30.7		%43.7	%42.3	النسبة الى اجمالي الصادرات والمستوردات %

اجمالي التجارة مع الدول العربية

2004 2005



اجمالي التجارة الخارجية مع الدول الاوروبية :

تم توقيع اتفاقية الشراكة ما بين الأردن والاتحاد الاوروبي في 1997/11/24 وتمت المصادقة عليها من قبل البرلمان في شهر أيلول 1999 ، ودخلت حيز التنفيذ في 2002/5/1 بعد المصادقة عليها من قبل دول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة ، ويعتبر توقيع هذه الاتفاقية خطوة في اتجاه سياسة الدول الرامية إلى تحرير التجارة والتي بدأت في منتصف التسعينيات 0

وتهدف هذه الاتفاقية إلى ايجاد منطقة تجارة حرة ما بين الأردن ودول الأتحاد الاوروبي وذلك عن طريق تخفيض جمركي على مدى اثني عشر عاما للوصول إلى الاعفاء الكامل مع الاخذ بعين الاعتبار منح اعفاء كلي لحوالي (497) سلعه تعتبر مدخلات انتاج فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 0

وبالرغم من مرور اربع سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومما يوفره السوق الاوروبي من أفاق واسعة امام القطاعات الاقتصادية المختلفة لدخول سوق يمتاز بعدد كبير من المستهلكين الاوروبيين ، الا ان حجم التبادل التجاري بين الاردن ودول الاتحاد الاوروبي لا زالت دون المستوى المطلوب وبالتحديد فيما يتعلق بالصادرات الاردنية ، حيث لم يستطع القطاع الخاص التصديري الاستفادة من اتفاقية الشراكة بالشكل الامثل بسبب العراقيل المتعلقة بالمواصفات والمقاييس وقواعد المنشأ المطلوبة للبضائع والمنتجات الاردنية مما تحد بشكل كبير من القدرة على التصدير والوصول إلى الاسواق الاوروبية 0

وتشير ارقام التجارة مع الدول الاوروبية كما هي مبينه في الجدول رقم (3) انه لم يكن هناك أثر ملموس للاتفاقية على الصادرات الاردنية ، حيث ان صادراتنا لبعض الدول الاوروبية مثل ايرلندا ، النمسا ، السويد ، لكسمبورج ، الدنمارك ، التشيك ، لم تبلغ المليون دينار لعام 2005 0

فقد بلغت قيمة اجمالي التجارة الخارجية مع دول المجموعة الاوروبية عام 2005 ما مجموعه (1879.3) مليون دينار، مقارنة مع قيمة اجمالي التجارة الخارجية عام 2004 البالغ (1434.8) مليون دينار و بزيادة (444.5) مليون دينار وبنسبة نمو (31%) .

و بلغت قيمة الصادرات الأردنية عام 2005 ما مجموعه (90.3) مليون دينار او ما نسبته (3.5%) من اجمالي الصادرات الأردنية ، في حين بلغت المستوردات الأردنية (1789) مليون دينار او ما نسبته (24.1%) من اجمالي المستوردات الأردنية عام 2005 0

ويستنتج من ذلك ان الميزان التجاري يميل لصالح الدول الاوروبية ، حيث بلغ العجز التجاري عام 2005 ما مجموعه (1698.7) مليون دينار، مقابل (1290.6) مليون دينار عام 2004 بزيادة (408.1) مليون دينار 0

ويعتبر العجز التجاري مع الدول الاوروبية عجزا دائما حيث سجل ما نسبته (38.8%) من اجمالي الميزان التجاري الأردني عام 2005 0

أهم الدول الاوروبية التي يستورد منها الاردن :

شكلت المستوردات الأردنية من الدول الاوروبية ما نسبته (24.1%) من اجمالي المستوردات الأردنية عام 2005 ، ويعتبر السوق الألماني احد اهم الاسواق العالمية والاوروبية للمستوردات الأردنية ، حيث شكلت مستوردات الأردن من المانيا ما نسبته (33.2%) من اجمالي المستوردات الأردنية من الدول الاوروبية لعام 2005 ، وبقيمة (593.6) مليون دينار وتلى ذلك اسواق كل من ايطاليا، المملكة المتحدة على التوالي 0

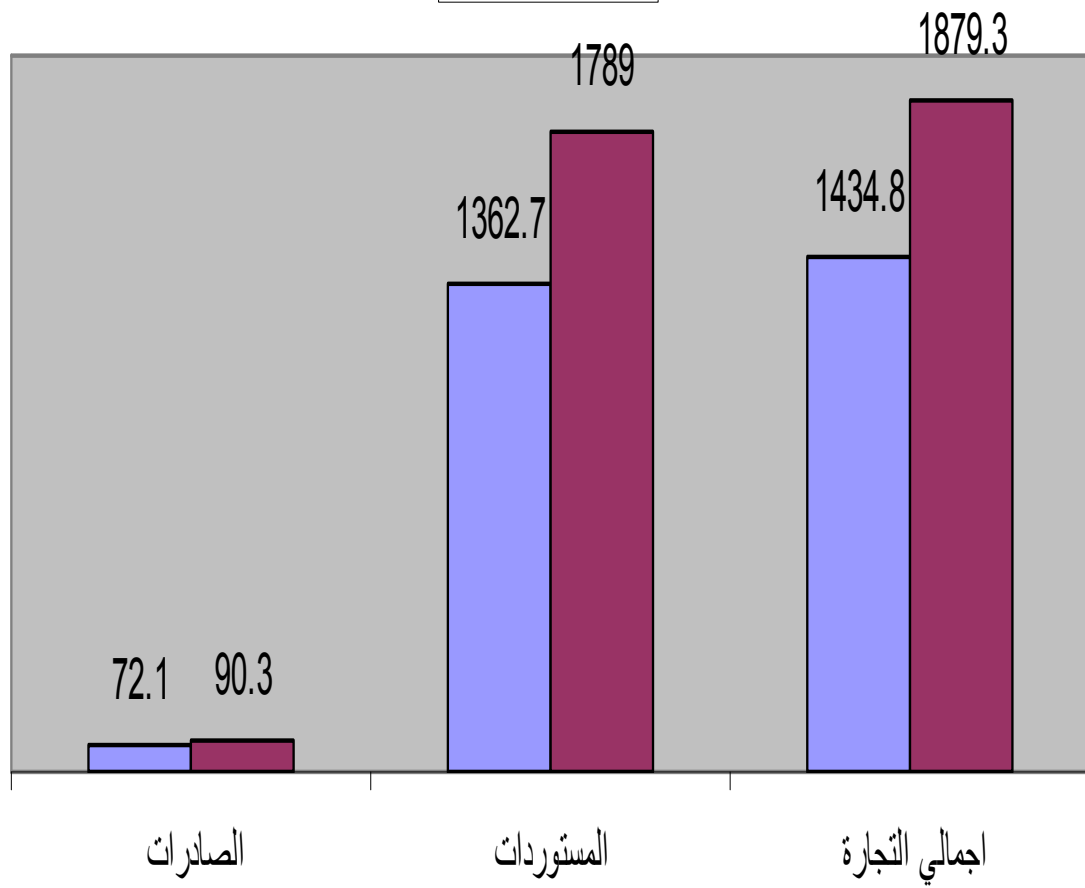
جدول رقم (3)
الصادرات / المستوردات الى - من الدول الاوربيه
2005-2004

مليون دينار

النسبة التغير %	المستوردات 2005	المستوردات 2004	النسبة التغير %	الصادرات 2005	الصادرات 2004	الصنف
-	3.8	3.8	28.3+	1	0 و779	قبرص
38.4+	208.9	150.9	19.1+	8.7	7.3	المملكة المتحدة
38.7+	32.2	23.2	479.8+	0 و281	0 و047	أيرلندا
1.5+	12.8	12.6	94.3+	0 و138	0 و071	التشيك
8.6+	8.8	8.1	9-	6	6.6	بولندا
318.5+	29.3	7	9+	1.2	1.1	اليونان
12+	248.9	222.2	65.9+	16.1	9.7	إيطاليا
18.3-	0 و312	0 و382	87.3-	0 و057	0 و452	مالطا
4.9-	9.6	10.1	4.3-	2.2	2.3	البرتغال
24-	51.7	68	50+	18.9	12.6	اسبانيا
45.4+	1.6	1.1	600+	0 و035	0 و005	سلوفانيا
25+	26.5	21.2	80.1+	0 و227	0 و126	الدنمارك
93.1+	104.3	54	47.2-	1.9	3.6	فنلندا
36.7+	0 و108	0 و079	-	0 و040	-	استونيا
4.1-	43.8	45.7	32-	0 و110	0 و162	السويد
+	6.8	0 و013	134.6+	2.3	0 و980	لتوانيا
52207.6						
27.5+	22.7	17.8	9.1-	0 و409	0 و450	النمسا
21.1+	55.6	45.9	20.4+	10.6	8.8	بلجيكا
8.4+	173.3	159.8	13.3+	1.7	1.5	فرنسا
50.3+	593.6	394.8	64.1+	6.4	3.9	المانيا
10.1-	0 و362	0 و403	500+	0 و006	0 و001	لكسمبورغ
29.7+	96.3	74.2	19-	8.5	10.5	هولندا
5.1+	0 و989	0 و941	49.4+	0 و725	0 و485	سلوفاكيا
13.6+	0 و449	0 و395	-	0 و015	-	لاتفيا
41.4+	55.3	39.1	1135.9+	2.2	0 و178	هنغاريا
31.2+	1789	1362.7	25.2+	90.3	72.1	المجموع
	%24.1	%23.5		%3.5	%3.1	النسبة الى اجمالي الصادرات والمستوردات %

اجمالي التجارة مع الدول الاوروبية

2004 2005



اجمالي التجارة الخارجية مع الدول الآسيوية غير العربية

تأتي دول الدول الآسيوية غير العربية في المرتبة الثانية من حيث حجم التجارة الخارجية الأردنية مع باقي دول العالم (انظر الجدول رقم 4) 0

فقد بلغت قيمة اجمالي التجارة الخارجية الأردنية مع هذه الدول عام 2005 ما مجموعه (2497.5) مليون دينار بزيادة مقدارها (401.5) مليون دينار ، مقارنة مع عام 2004 البالغ (2096) مليون دينار ، وبنسبة نمو مقدارها (19.2%) 0

وشكلت التجارة الخارجية مع هذه المجموعة ما نسبته (23.8%) من قيمة اجمالي التجارة الخارجية لعام 2005 ، مقابل (24.5%) عام 2004 0

وشهدت اسواق هذه البلدان ارتفاعا بسيطا في استقبال الصادرات الأردنية ، حيث استقبلت ما قيمته (487.5) مليون دينار عام 2005 ، مقابل (422) مليون دينار عام 2004 وبنسبة بلغت (15.5%) 0

وتعتبر اسواق دول هذه المجموعة من الاسواق الهامة للمنتجات الأردنية ، فعلى جانب الصادرات فقد استوعبت هذه المجموعة ما نسبته (19%) من اجمالي الصادرات الأردنية عام 2005 ، ويعتبر السوق الهندي من أهم الاسواق الآسيوية للصادرات الأردنية ، حيث استقبل ما نسبته (50.1%) من اجمالي الصادرات الاردنية لهذه المجموعة ، ويأتي السوق (الاسرائيلي) في المرتبة الثانية مسجلا ما نسبته (15.5%) ثم السوق الصيني بما نسبته (5.6%) والايرواني والياباني بما نسبته (5.4%) (3.8%) على التوالي 0

اما على جانب المستوردات فقد اصبحت هذه المجموعة تمثل الشريك التجاري الثاني في حجم المستوردات الأردنية لعام 2005 ، حيث تم استيراد ما مجموعه (2010) مليون دينار بزيادة مقدارها (336) مليون دينار ، مقابل (1674) مليون دينار عام 2004 ، وبنسبة نمو بلغت (20%) ويعزى هذا الى ارتفاع قيمة المستوردات الاردنية من كوريا الجنوبية ، الصين الشعبية ، تركيا اليابان ، وايران 0

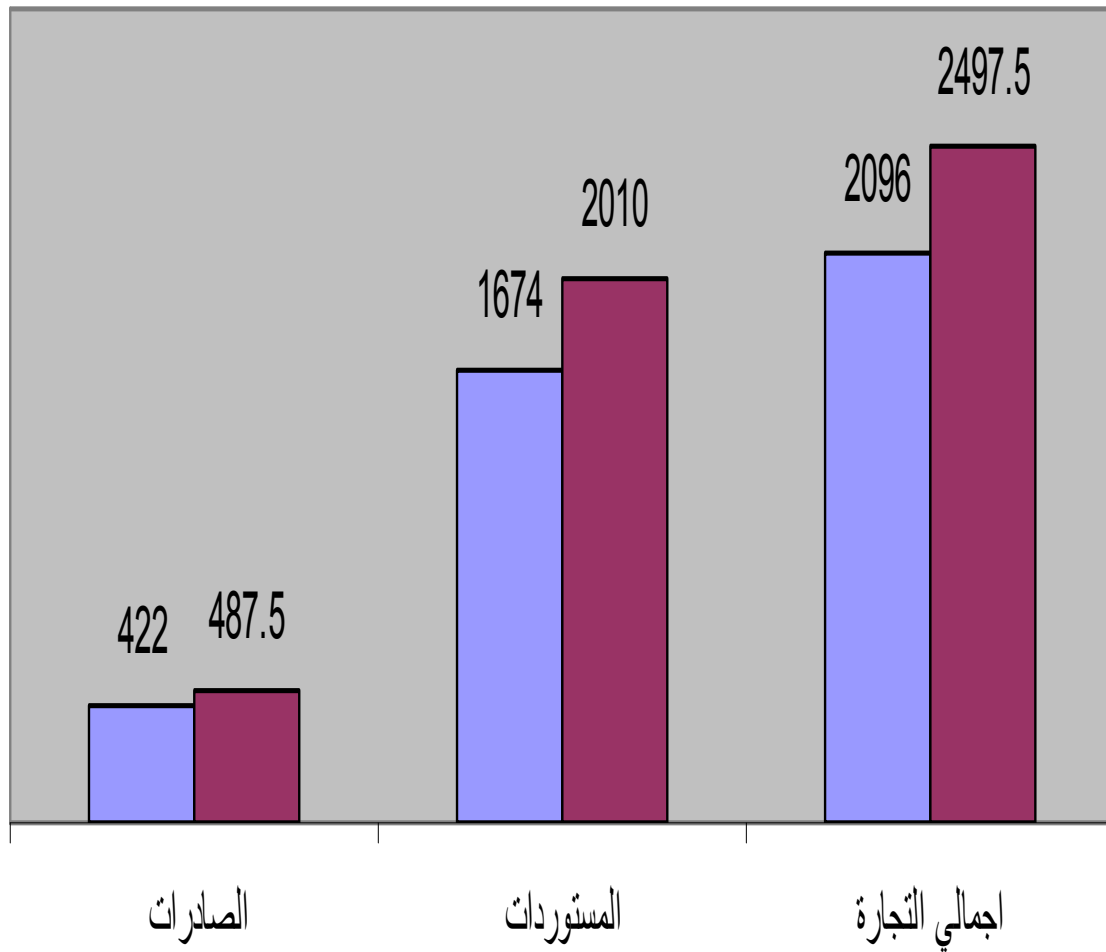
جدول رقم (4)
الصادرات الوطنية الى الدول الآسيوية غير العربية
المستوردات الاردنية من الدول الآسيوية غير العربية
2005-2004

مليون دينار

المستوردات 2005	المستوردات 2004	%	الصادرات 2005	الصادرات 2004	الصنف
16	6.8	25.8-	26.7	36	أيران
179.1	133.8	55.5+	16.8	10.8	تركيا
110.7	116.7	3+	75.6	73.4	اسرائيل
13.1	12.2	29.1-	1.7	2.4	سريلانكا
102.3	103.2	37+	244.4	178.3	الهند
15.9	17.5	3.4+	15	14.5	الباكستان
52.5	68.2	4.3+	17	16.3	ماليزيا
103.8	123.6	61-	9.5	24.4	اندونيسيا
61.6	54.7	15-	4.5	5.3	تايلاند
3.1	2.5	47.6-	3.3	6.3	فيتنام
681.7	489.3	13.5+	27.6	24.3	الصين الشعبية
209.6	189.9	52.8+	18.5	12.1	اليابان
2.4	2.7	5.5+	5.7	5.4	الفلبين
118.7	114.4	135.4+	7.3	3.1	تايفون
264.2	182.2	100+	9.4	4.7	كوريا الجنوبية
46	33.2	177.5+	0 و 433	0 و 156	هونغ كونغ
0 و 554	0 و 893	33.4-	0 و 348	0 و 523	افغانستان
17.6	11.7	21.8+	0 و 223	0 و 183	قازخستان
0 و 027	-	-	0 و 141	-	تركمانستان
1.2	0 و 954	3.5+	0 و 782	0 و 755	بنغلادش
0 و 205	0 و 060	-	-	-	بورما
-	0 و 001	22.8+	0 و 953	0 و 776	اذربيجان
0 و 464	0 و 011	-	-	-	اوزبكستان
8.8	8.7	44.8-	0 و 772	1.4	سنغافورة
		54.5+	0 و 017	0 و 011	قرغيزستان
		75-	0 و 004	0 و 016	ارمينيا
2010	1674	15.5+	487.5	422	المجموع
%27.1	%28.8		%19	%18.2	النسبة الى اجمالي الصادرات والمستوردات %

اجمالي التجارة مع الدول الاسيويه غير العربية

2004 2005



اجمالي التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية

تعتبر العلاقات الاقتصادية الأردنية الأمريكية من العلاقات الدولية الاستراتيجية الهامة ، حيث تطورت هذه العلاقات منذ امد بعيد أي بعد انحسار الدور البريطاني في الشرق الاوسط وتساعد الدور الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ، وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر الدول المانحة للمساعدات الأردنية ، ويمكن الحديث في ظل اطار هذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن عدد من الاتفاقيات التي تهدف الى تعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية والاسهام في تطويرها، ومن أهم هذه الاتفاقيات :

- اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية وتتضمن إعفاء تدريجي حتى عام 2010 0
- نظام الافضليات المعمم ويتضمن إعفاء كامل 0
- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة وتتضمن إعفاء كامل 0

وبموجب هذه الاتفاقيات فإن الفرصة تكون قد سنحت لعدد كبير من المنتجات الصناعية الأردنية الدخول إلى الاسواق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية او اعفاء تدريجي للرسوم الجمركية 0

وتعد اتفاقية التجارة الحرة (FTA) احد اهم هذه الاتفاقيات حيث وقع الأردن والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين في تاريخ 2000/10/24 بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار بين البلدين وزيادة تنافسية السلع والخدمات بين البلدين وعلى المستوى الدولي ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2001/12/17 0

وتقع هذه الاتفاقية التي كان الأردن الدولة العربية الاولى ورابع دولة على المستوى العالمي بعد كندا والمكسيك(واسرائيل) التي وقع عليها في (19) مادة تتناول مجالات تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الالكترونية ، وستؤدي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين بحلول عام 2010 والتي تنطوي على إعفاء كلي ومتبادل على تعرفه جميع السلع المتبادلة 0

وتشكل هذه الاتفاقية التي فتحت أكبر أسواق العالم أمام السلع الأردنية منعطفا مهما في تطوير البيئة الاستثمارية في الأردن من حيث انها تتيح خلق مناخ جديد للاقتصاد الأردني وتشجعه على تحسين المنتجات الأردنية وجعلها قادرة على التنافس محليا

ودوليا ، فمنذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في كانون أول 2001 أرتفع حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسب عالية جدا تفوق نمو المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية واصبح الميزان التجاري يميل لصالح الأردن

لقد كان لاتفاقية التجارة الحرة الأردنية الامريكية الدور الهام في تحفيز وزيادة الصادرات الأردنية إلى السوق الامريكي وكان لها الأثر الاكبر في تمكين الصادرات الأردنية من النمو بنسب أعلى بكثير من نمو المستوردات الأردنية وتحويل الميزان التجاري لصالح الأردن ، واصبح السوق الامريكي السوق الثاني بعد اسواق المجموعه العربية من حيث الاهمية للصادرات الأردنية متقدما على كلا من الاسواق الاوروبية والدول الآسيوية غير العربية 0

فقد بلغت قيمة التجارة الأردنية مع الولايات المتحدة الامريكية عام 2005 ما قيمته (1205.1) مليون دينار ، بزيادة مقدارها (89) مليون دينار ، مقارنة مع عام 2004 والبالغه (1116.1) مليون دينار وبنسبه نمو بلغت (8%) 0

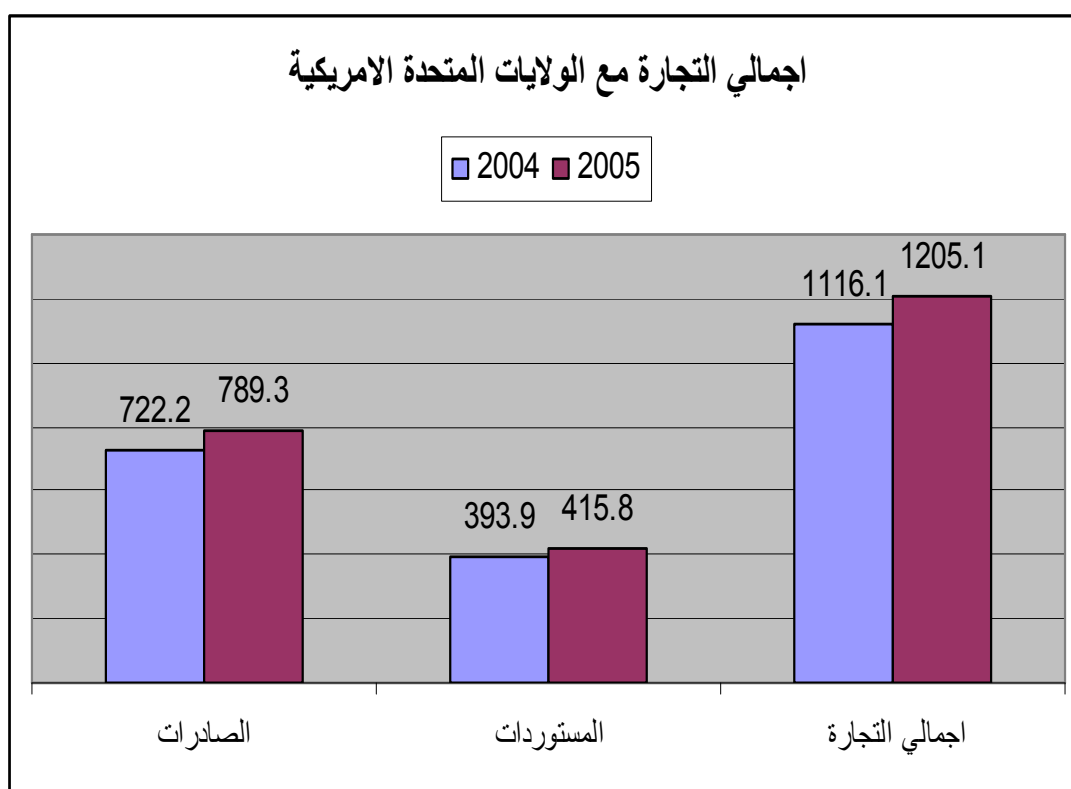
بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الامريكية ما قيمته(789.3) مليون دينار عام 2005 بزيادة (67.1) مليون دينار ، مقارنة مع (722.2) مليون دينار عام 2004 وبنسبه نمو (9.3%) 0

وارتفعت قيمه المستوردات الأردنية من السوق الامريكي بشكل طفيف حيث بلغت ما قيمته (415.8) مليون دينار عام 2005 ، مقابل (393.9) مليون دينار عام 2004 وبنسبة (5.5%) 0

جدول رقم (5)
الصادرات الوطنية الى الولايات المتحدة الامريكية
المستوردات الاردنية من الولايات المتحدة الامريكية
2005-2004

مليون دينار

التصنيف	2004	2005	الفرق	نسبة التغير %
الصادرات الوطنية	722.2	789.3	67.1	9.3+
المستوردات	393.9	415.8	21.9	5.5+
اجمالي التجارة	1116.1	1205.1	89	8+
الميزان التجاري	328.3+	373.5+	45.2	13.7+



**جدول رقم (6)
أهم الشركاء التجاريين – الصادرات الاردنية
عام 2005**

مليون دينار

النسبة الى اجمالي الصادرات %	القيمة	اسم الدولة	ترتيب الدولة
30.8	789.3	الولايات المتحدة	1
14.8	378.8	العراق	2
9.5	244.4	الهند	3
6.4	165.6	السعودية	4
4.4	113	سوريا	5
3.7	95.7	الامارات العربية	6
3	75.6	اسرائيل	7
2.3	58.9	الجزائر	8
2	49.7	الكويت	9
1.7	43.5	لبنان	10
78.7	2014.5	المجموع	

- تبين الاحصائيات في الجدول رقم (6) والمتعلق باهم الشركاء التجاريين للصادرات الاردنية ، ان السوق الامريكي ما زال يحتل المرتبة الاولى في استقبال الصادرات الاردنية حيث استقبل ما نسبته (30.8%) من اجمالي الصادرات الاردنية وبقيمه (789.3) مليون دينار 0
- اما السوق العراقي بالرغم من اوضاعه الاقتصادية غير المستقرة ، الا انه ما زال يحتل المرتبة الثانية من بين الاسواق العالمية بالنسبة للصادرات الاردنية ، حيث بلغت حصه السوق العراقي من اجمالي الصادرات الاردنية ما نسبته (14.8%) وبقيمة (378.8) مليون دينار 0
- يبين الجدول رقم (6) اهمية الاسواق العربية للصادرات الوطنية الاردنية ، حيث شهدت كل هذه الاسواق العربية ارتفاعا في حجم الصادرات الاردنية لعام 2005

جدول رقم (7)
أهم الشركاء التجاريين – المستوردات الاردنية
عام 2005

مليون دينار

ترتيب الدولة	اسم الدولة	القيمة	النسبة الى اجمالي المستوردات %
1	السعودية	1757.7	23.7
2	الصين الشعبية	681.7	9.2
3	المانيا	593.6	8
4	الولايات المتحدة الامريكية	415.8	5.6
5	كوريا الجنوبية	264.2	3.5
6	مصر	258.1	3.4
7	ايطاليا	248.9	3.3
8	اليابان	209.6	2.8
9	المملكة المتحدة	208.9	2.8
10	تركيا	179.1	2.4
المجموع		4817.6	65

- يتضح من الجدول اعلاه تنوع مصادر المستوردات الأردنية (العربية والاوروبية والاسيوية) على عكس الصادرات الأردنية التي انحصرت اغلبها في الدول العربية فقد شهدت المستوردات الأردنية من السعودية ارتفاعا ملحوظا عام 2005 ، بلغت ما قيمته (1757.7) مليون دينار ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام السعودية بتزويد (77.3%) من اجمالي مستوردات الأردن النفطية خلال عام 2005 ، وعليه فقد اصبحت السعودية الشريك التجاري الاول للأردن وبحصه بلغت (23.7%) من اجمالي المستوردات الأردنية 0
- ثم جاءت الصين الشعبية في المرتبة الثانية وفي مقدمه الدول الآسيوية غير العربية التي يستورد منها الأردن ، وبقيمه (681.7) مليون دينار وبنسبة بلغت (9.2%) من اجمالي المستوردات الاردنية 0
- واحتلت المانيا المرتبة الثالثة على صعيد الاسواق العالمية وفي مقدمه الدول الاوروبية ، حيث استورد الاردن ما قيمته (593.6) مليون دينار وبنسبة (8%) من اجمالي المستوردات الأردنية 0

الخلاصة :

شهد عام 2005 ارتفاعا كبيرا في زيادة المستوردات الاردنية بلغت ما قيمته (7412.3) مليون دينار، مقابل (5799.2) مليون دينار عام 2004 بزيادة (1613.1) مليون دينار وبنسبه نمو بلغت (27.8%) 0

وشهدت الصادرات ارتفاعا خلال عام 2005 بلغ ما مجموعه (2558.7) مليون دينار مقابل (2306.6) مليون دينار عام 2004 وبنسبه نمو (10.9%) حيث ان الفارق بين زيادة المستوردات وزيادة الصادرات العام الماضي يعتبر شاسعا جدا، وبذلك فإن العجز التجاري يكون قد ارتفع ما مجموعه (4374.8) مليون دينار خلال عام 2005 0

ويعزى هذا الارتفاع في زيادة المستوردات إلى عدة عوامل أهمها:

- زياده اسعار النفط العالمية وارتفاع قيمة الفاتورة النفطية 0
- زيادة النشاط الاقتصادي، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الأجمالي خلال العام 2005 (7.2%) 0
- ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي 0
- زيادة الصادرات التي تستدعي المزيد من استيراد المواد الخام والوسيطه 0
- توفر السيولة نتيجة ارتفاع اسعار الاسهم والعقارات مما ادى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية 0
- نمو حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية التي تحتاج إلى المزيد من المستوردات
- تدفق الاموال العراقية التي جاءت إلى الأردن بحثا عن الأستثمار 0

الا ان العامل الابرز في زيادة المستوردات الذي ادى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بصورة كبيرة جدا يعود بالدرجة الاولى إلى ارتفاع الفاتورة النفطية التي تمثل نسبة عالية من المستوردات ، حيث يشكل البترول ما نسبته (16.4%) من اجمالي مستوردات المملكة أي ما يعادل نحو 1.2 بليون دينار من اجمالي الفاتورة النفطية البالغة (1568) مليون دينار العام الماضي والتي تشمل الديزل والفيول اويل وزيوت التشحيم والغازات النفطية وارواح النفط والغاز الطبيعي ، وبالتالي فان الفاتورة النفطية ساهمت بشكل ملحوظ في ارتفاع المستوردات مقابل نمو الصادرات كما وان بدء سريان اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع العام الحالي مع فتح الاسواق والاعفاءات الجمركية لعب دور في تنامي العجز 0

وفي حال بقيت اسعار النفط تشهد ارتفاعا فان الميزان التجاري سوف يسجل معدلات عجز أكبر خلال العام الحالي، وهذا يتطلب حدوث تغيير في السياسات التجارية الاردنية لتعديل العجز التجاري مثل تحسين الصادرات الوطنية وزيادتها عن طريق فتح اسواق جديدة وغير تقليدية امام السلع والمنتجات المحلية وتنمية وتحفيز الاسواق الحالية ، الى جانب استغلال الاتفاقيات التجارية بصورة افضل وتفعيلها وتعظيم الاستفادة من بنودها وجلب مستثمرين للاردن وفتح صناعات جديدة ذات قيمة مضافة()

المراجع :

- التقرير السنوي لإحصاءات التجارة الخارجية الاردنية 0
- المشاكل والمعوقات امام تنمية حركة التجارة العربية البينية / وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية / غرفة تجارة عمان0
- تقارير مختلفة / وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية / غرفة تجارة عمان0
- دراسة الاستثمار في الاردن000 الواقع الراهن والآفاق / مركز الرأي للدراسات